



بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة
يلقيه
السكرتير الثاني/ بشار عبدالله المويزري

أمام
اللجنة السادسة
الدورة الخامسة والسبعين

البند (86): سيادة القانون على الصعيدين الوطني و الدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك
الخميس، 22 أكتوبر 2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس ،،،

يشرفني أن أتقدم بالشكر لسعادتكم على ما تبذلونه من جهد متواصل خلال ترؤسكم لهذه اللجنة . و لا يفوتني أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي الذي أعدّه حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني و الدولي رقم A/75/284 .

- يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه وفد الجمهورية الاسلامية الايرانية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

و لا يخفى علينا جميعا أهمية هذا البند في تحقيق السلام و الأمن و التنمية الاقتصادية و المساواة كما أنه يعتبر مفهوم راسخ في ميثاق الأمم المتحدة التي يمكن من خلاله تحقيق العدالة و احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات، و غيرها من مصادر القانون الدولي في مجال السلم و الأمن و حقوق الانسان و الحريات الأساسية للفرد و المساواة بين الجميع دون تمييز و خصوصاً في مناطق النزاع.

السيد الرئيس ،،

تحرص دولة الكويت على الاهتمام بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني و الدولي، و ترحب بما جاء في تقرير الامين العام للدورة الـ 75، و تؤكد على ضرورة العمل و الالتزام به لضمان تعزيز سيادة القانون و كذلك التزام الدول الاعضاء و الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة و مبادئه و القانون الدولي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في التصدي للتحديات و التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي.

أصحتب الدساتير و القوانين الوطنية المرآة التي تعكس مدى احترام الدول للحقوق و الحريات الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، و من هذا المنطق فإن دولة الكويت تتمتع بنظام دستوري ديمقراطي يجسد احترام سيادة القانون في مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث و وجوب التعاون بينهما، و عدم التمييز بين الأفراد في الحقوق و الواجبات و تمتعهم بالحرية و المساواة.

أما على الصعيد الدولي فإن بلادي تحرص على التمسك بالمبادئ الدولية و احترام القوانين و الاتفاقيات الدولية من خلال المحافظة على الأمن و السلم الدوليين و تسوية أي منازعات قد تنشأ بين الدول بالوسائل السلمية.

السيد الرئيس ،،

نؤكد على أن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي تعزز ضعف الإرادة السياسية فيما يتعلق بكفالة الامتثال للقانون الدولي، و مما يؤكد تلك الانتهاكات الجسيمة و المتكررة التي يرتكبها الجانب الاسرائيلي في مواصلته بناء المستوطنات غير المشروعة، ضاربةً عرض الحائط كل القرارات الشرعية الدولية ذات الصلة،، لذلك يجب علينا بذل المزيد من الجهود و اتخاذ جميع الوسائل اتجاه احترام سيادة القانون على النطاق العالمي و تطبيقه على الجميع دون انتقائية تعزيزاً للعدالة، و تحقيقاً للسلم و الأمن الدوليين

و في الختام ،، نؤكد التزام دولة الكويت الكامل بكافة القوانين و المواثيق الدولية التي تعزز حكم القانون و تضمن حق الانسان في التنمية على أسس المساواة و العدالة الاجتماعية و سيادة القانون

و شكراً السيد الرئيس ،،